

دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية

أ.د. مازن عيسى الشيخ راضي

الباحث عقيل كنيوي طعيمه

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد المؤسسات المالية الإسلامية التجربة الرائدة تجربة رائدة في مجال عملها، والتي استطاعت ان تحقق نجاحات واضحة وكبيرة مهمة جدا، والتي تزايد عددها ومعدل نموها في مختلف انحاء العالم، اذ تمكنت من الانتقال الى مرحلة البناء والتأسيس الى مرحلة التوسع والانتشار، فهذا النجاح الذي حققته المؤسسات المالية الإسلامية يبين ان المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية، قد واجهتها مشاكل عديدة وصعوبات كبيرة، شكلت عقبات في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي وعرقلة أداء مهامها وممارسة وظائفها، كذلك انحرفت بها عن تحقيق الأهداف والمنتظرة منها، ولاسيما منها مشكلة الاستثمار قصير الاجل وطويل الاجل.

قد شغل موضوع التنمية الاقتصادية الشاغل الأكبر والهدف الأسمى الذي تسعى وتتطلع الدول لتحقيقها ولاسيما الإسلامية منها، وذلك في ظل قصور المؤسسات المالية الإسلامية وعدم قدرتها على تمويل الموارد المالية الكافية للتنمية من جهة، وعجز القنوات التقليدية على تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فقد توجه البحث هذا الى الاهتمام نحو انشاء وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية، تعمل على وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتتقيد بأحكامها، اذ تعد العلاج الأفضل والمناسب لمعظم المشاكل التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وتحد من نجاحها في تحقيق التنمية الاقتصادية. أن نجاح المؤسسات المالية الإسلامية وتطورها، يعتمد بشكل كبير على مدى تنوع وتطور الأدوات المالية المتداولة فيها، يستدعي الامر الى تكثيف وتنسيق الجهود والعمل على تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية

تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية إصداراً وتداولاً. والتي من شأنها توسيع وتفعيل وتنشيط السوق المالية والمصارف المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية، التي تكمل وتسهم في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية من جهة، ودعم التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

ان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال طويلة الاجل، وان المؤسسات المالية الإسلامية لا تستطيع تمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الاجل بسبب قلة الأرصدة المتوافرة لديها، فان الحل الأمثل لدعم وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، يتم من خلال تعبئة المدخرات من أصحاب الفائض التمويلي، وتوجيهها نحو أصحاب العجز التمويلي لتحويلها الى استثمارات مختلفة ومشاريع منتجة وحيوية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث: -

١-تمارس المؤسسات الإسلامية نشاطها على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتعتمد في عملياتها على صيغ تنموية متنوعة.

٢-تسهم المؤسسات المالية الإسلامية مساهمة فعالة في دعم جهود تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣-تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العديد من المعوقات والصعوبات التنموية، اذ تحتاج الى عدة أساليب لتحقيق جميع أهدافها.

أهمية البحث: -

تعد الأسواق المالية الإسلامية الحل الأمثل لقضية التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية، اذ ان المؤسسات المالية الإسلامية تعمل على توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية المختلفة، من خلال نقل الفوائض المالية من الوحدات ذات الفائض التمويلي الى الوحدات ذات العجز التمويلي، تتبع أهمية البحث من الموضوع الذي يتناوله الباحث هو المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية التي حققت نمواً

محلياً ودولياً وتتوقف هذه الأهمية على طبيعة الموضوع (المؤسسات المالية الإسلامية) وتكمن أهمية الدراسة في النجاح الذي تحقّقه المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال توجه عملياته بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

اهداف البحث: -

١- التعرف على المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية) وطبيعة عملها، وأهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وكيفية معالجتها.

٢- بيان الضوابط والشروط لإقامة المصارف والأسواق والصناديق الإسلامية، وذلك من خلال التقييم الشرعي والاقتصادي للمؤسسات المالية، لتنمية المعاملات التي تتم وفقاً لأحكام الشرع.

٣- التعرف على المعايير والضوابط الشرعية التي تشكل إطار عمل المؤسسات المالية الإسلامية وبيان الصيغ الشرعية التي تكتمل بها المؤسسات المالية الإسلامية.

منهجية البحث: -

اعتمد الباحث أسلوب التحليل الوصفي والاستقرائي والتاريخي عند معالجة موضوع دور المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هيكلية البحث: -

ينقسم البحث الى مقدمة ومبحثين، يتضمن المبحث الأول (دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية) أما المبحث الثاني فيتضمن (دور الاسواق المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية).

المبحث الأول: دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية:

إن عمل المصارف الإسلامية بحكم النظام العام في مجالات متعددة الابعاد يتطلب مهام عديدة كتعريف العملاء بالرؤية الإسلامية المميزة لأوجه النشاطات كافة، تعتبر المصارف الإسلامية أن من أهم واجباتها

في تنمية الموارد البشرية العمل على تغيير السلوك بما يتفق بالاتجاه المناسب للتنمية مستخدمة في هذا المجال طبيعة علاقتها مع العملاء من جهة، واساليب عمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى^(١).

أولاً: دور المصارف الإسلامية في محاربة الاكتناز: -

إن جميع المدخرات وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الاستخدام الأمثل في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر عن غيرها في تحقيق التطور، من خلال الحد من اكتناز الموارد التي حرّمها الدين الإسلامي ولا يتيح وجودها، إذ إن الاكتناز ظاهرة واسعة الانتشار في الدول التي تعمل بها المصرفية الإسلامية، والتي تتضمن أموال متعددة ومتنوعة من خلال الاشكال، التي يتم بها هذا الاكتناز مثل النقود والمجوهرات الثمينة وغيرها.

(٢)

إن عزوف المستثمرين عن استثمار مدخراتهم وحجبها عن التداول، يؤدي إلى عدم تداولها، وهذا ما حرّمه الله في القرآن الكريم فضلاً عن انخفاضها المستمر لأنها تتعرض لاقطاع جزء منها بسبب الزكاة المفروضة عليها، وإن الاكتناز هو تعطيل للأموال مما يؤدي إلى تآكل قيمتها الحقيقية بسبب التضخم الذي طال جميع الدول سواء كان نامية أم متقدمة، لذلك جاءت الحاجة إلى توجيه المدخرات نحو الاستثمار.^(٣)

لذلك فإن الاكتناز يؤدي إلى اقطاع جزء مهم من دخل وثروة المجتمع في موجودات يتم حجبها عن الاستخدام في دورة الدخل والنشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم الانتفاع منه وعدم اسهامه في احداث التطور في الناتج والدخل نتيجة عدم استخدامه في توسيع النشاطات الاقتصادية وتنميتها بالإضافة الى ان المصارف الإسلامية أقدر من غيرها على تجميع المدخرات وتعبئة الموارد بسبب ان شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي لا تتعامل مع المصارف التقليدية لأنها تتعامل بالربا (الفائدة) المحرمة شرعاً.^(٤)

ثانياً: دور المصارف الإسلامية في الاستثمار: -

إن المصارف الإسلامية تنظر إلى الاستثمار على أنه أساس تنمية المجتمع معتمدة في ذلك على جملة من المرتكزات التي تقوم عليها سياسة التمويل والاستثمار وهي:

أولاً: التمويل المتوازن إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل الذي يؤدي إلى تنمية تلك القطاعات ومن ثم تنمية المجتمع وخلق الروح الإيجابية في التعامل المصرفي.

ثانياً: الاهتمام الكبير بالاستثمارات المحلية وتقديم الدعم والتشجيع اللازم لها، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تنمية المجتمع.

ثالثاً: الاهتمام الكبير عند اعداد جدول التوزيع في قطاع الاستثمارات لتشمل المواقع الأكثر ضرورة في المجتمع.^(٥)

إن الاستثمار يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد ويكون من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تسمح بإمكانية زيادة الإنتاجية، وزيادة الانتاج عن طريق اقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة، اضافة إلى احلال رؤوس الأموال الإنتاجية محل رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتعرض للاستهلاك نتيجة استخدامها في العمليات الإنتاجية، اي مضي فترة زمنية عليها يصبح استخدامها غير اقتصادي.^(٦)

ان عمليات الاستثمار تتطلب من المصرف الإسلامي البحث عن افضل الطرق الاستثمارية وارشدها حفاظاً على ثروة المجتمع من أي استخدام غير مناسب، من خلال تقديم خدمات حقيقية للأفراد، والموازنة بين الاستثمارات من حيث اهميتها للمجتمع فضلاً عن أهمية اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ليتسنى اختيار البديل الأمثل للاستثمار في ذلك، نجد ان المصارف الإسلامية تهتم بقضية في غاية الأهمية وهي الاهتمام بالأرباح المادية والاجتماعية على حد سواء في الوقت الذي تركز المصارف التقليدية على الارباح المادية فقط، لذلك نجد ان المصارف الإسلامية قد اتجهت إلى اعطاء الاولويات نحو تمويل التنمية الاقتصادية والمجمعات السكنية العقارية لذوي الدخل المحدود، كما لعبت المصارف الإسلامية دوراً مهماً في دخولها في سوق الاستثمارات من خلال البرامج الخاصة لشراء حصص من الشركات التي تتحول من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص.^(٧)

ثالثاً: دور المصارف الإسلامية في التشغيل:

يتم دور المصارف الإسلامية في زيادة التشغيل من خلال تمويلها للنشاطات الاقتصادية الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية، أو تلك المرتبطة منها بالتجارة الخارجية، والتي تتضمن توفير فرص عمل لأفراد المجتمع في هذه النشاطات، خاصة إذا تم الأخذ بنظر الاعتبار أن الدول الإسلامية التي تعمل فيها المصارف تعاني من حدة البطالة التي تنتشر فيها والتي تتخذ أشكال عديدة سواء كانت الظاهرية منها أو المقنعة والتي بالتقليل من حدتها يمكن زيادة الدخل والإنتاج وتحقيق انتفاع الأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل باستخدام أكبر للموارد البشرية العاطلة، وبكفاءة أكبر وإنتاجية أعلى من خلال التمويل للنشاطات الاقتصادية والتوسع فيها. ^(٨)

رابعاً: دور المصارف في تصحيح الهيكل الاقتصادي: -

أن دور المصارف في تصحيح الهيكل الاقتصادي يكون طريق توفير التمويل للنشاطات الاقتصادية عموماً والنشاطات الاستثمارية المنتجة خصوصاً، ولا سيما في القطاعات الأساسية الزراعية والصناعية التحويلية التي لا يتوفر لها التمويل الكافي بسبب ضعف موارد القائمين بالنشاطات فيها، لانخفاض دخولهم ولأنها لا تحقق عائد سريع أو مرتفع لهم وهنا يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية من خلال الصيغة الشرعية في تمويل هذه النشاطات بما يتفق مع مسار المصارف الإسلامية في المجتمع والاقتصاد. ^(٩)

خامساً: دور المصارف الإسلامية في إعادة توزيع الدخل:

يمكن أن تسهم المصارف الإسلامية في الحد من تفاوت توزيع الدخل من خلال عدم التركيز في توفير التمويل لأصحاب الدخل المرتفعة، وبذلك لا يتيح لهم زيادة دخولهما أصلاً كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تمنح قروض لأصحاب الدخل المرتفعة، في حين أن المصارف الإسلامية ينبغي لها أن

تركز في توفير التمويل لذوي الدخل المنخفضة، والذين يمثلون الشرائح الواسعة في المجتمع بما يسمح بزيادة دخولهم، وهي بذلك تسهم في تقليل التفاوت في الدخل من خلال عدم اتاحة فرص واسعة لزيادة دخول ذوي الدخل المرتفعة ومن ثم الحد من زيادتها تحت فرص واسعة لزيادة الدخل من هم اقل دخلاً، ومن ثم فان المصارف الإسلامية تتيح التمويل، لأولئك المحتاجين، ليقوموا بالأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المضاربة والمشاركة والسلم.^(١٠)

المبحث الثاني: دور الاسواق المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية: -

اثبتت الاسواق المالية اهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بنشر سلوك الاستثمار من خلال نشاطاتها داخل الاسواق المالية والسندات والادوات المالية الأخرى يصدرها ماليون بغرض تمويل مشروعات معينة، فضلاً عن عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المالية مما يسهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين، وذلك عند الطلب على هذه الادوات والتخلي عن السيولة المدخرة، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين، اذ

تمارس الاسواق المالية دوراً فعالاً في رفع عوائد المدخرات، وكلما كانت الظروف التي تحيط بهذه الاسواق اكثر ملائمة كلما كان دور التحفيز أكبر، تعد الاسواق المالية مجالاً واسعاً لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية فيما بين الافراد والمؤسسات الحكومية، ويمكن للأسواق المالية من خلال ادارتها ومكاتبها المخصصة و خبرائها تقديم النصائح والاستشارات للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الادوات وبيان احتياجات هذه الشركات واختيار افضل ادوات و انسب الطرق لتمويل هذه الاحتياجات، هذا وان ضمان التوازن من خلال الحفاظ على النمو المستقر بوصفه جانباً مهماً من عوائد الادوات الاستثمارية، اذ يمكن تحقيقه من خلال عمليات التحوط التي تمارسها ادارات الاسواق المالية. (١١)

أولاً: الدور التنموي للصكوك الإسلامية.

تعد الصكوك الإسلامية أداة حديثة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمون من جميع انحاء العالم ولها دوراً بارزاً في توفير التمويل وإدارة السيولة، وتزايد الاعتماد على الصكوك الإسلامية في السنوات الأخيرة اذ أصبح الأسرع نمواً في المؤسسات المالية الإسلامية، وعلى الرغم من ان الصكوك الإسلامية بدأت إصدارها لمؤسسات الدولة الإسلامية، الا أنها أصبحت منتج لجميع انحاء العالم واضحى نصيب الدول الإسلامية منها اقل بكثير من نصيب الدول غير الإسلامية الذي يصل إلى ٨٠% من إصدارات الصكوك الإسلامية في حين شهدت الصكوك الإسلامية رواجاً منقطع النظير وامتد هذه الإصدارات إلى صكوك سيادية وبرزها تجربة بريطانيا التي كانت سابقة لاحتضان الصيرفة الإسلامية حيث تم إصدار في ٢٠١٤ ما يقارب ٣٣٩,٥ مليون دولار صكوك سيادية لمدة خمس سنوات ،بمعدل ربح ٢,٠٣٦%،بيعت منها ٣٩% لمستثمرين من بريطانيا، و ٣٧% الشرق الأوسط و ٢٤% آسيا، وقد عرف سجل الطلبات اكتتاب زائداً عن حجم الإصدارات على ما يقرب ١٠ اضعاف، ويعد سوق السندات الخضراء من أهم الاسواق انتعاشاً، فيما

بعد الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ و هي سندات ترتبط عوائدها باستثمارات صديقة للبيئة في ٢٠٠٧ أصدر البنك الاوروبي للاستثمار ما يقارب ٦٠٠ مليون يورو سندات مناخ لتمويل مشاريع في مجال الطاقة المتجددة، ومنذ ٢٠٠٨ جمع البنك الدولي مبلغ قدره ٦,٤ مليار دولار امريكي من خلال السندات الخضراء عبر ٦٧ عملية اصدار في ١٧ عملة مختلفة وتعد الصكوك بأشكالها بديلاً جذاباً للسندات التقليدية، وذلك بسبب السيولة المتوفرة في اسواق تداولها ويمكن تكييفها وهيكلتها لتمويل المبادرات الخضراء ويمكن لصكوك الخضراء ان تكون مصدراً تمويلياً رئيسياً للعدد المتزايد من مبادرات الطاقة النظيفة في انحاء دول مجلس التعاون الخليجي كافه، وذلك الاعتماد غالبية مشاريع الطاقة النظيفة على حجم اتفاق كبير واستثمار في البنية التحتية طويلة المدى مما يلائم هذا النوع من التمويل ولقد اظهر نجاح اصدار صكوك دوليه مداها ٣٠ عاماً من قبل الشركة السعودية للكهرباء عام ٢٠١٤ رغبة المستثمرين الكبيرة، لتملك أوراق طويلة الآجل تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويمكن الحصول على تمويل منخفض الكلفة لأجلها وقد اعتمدت العديد من الدول على تمويل مشاريع استثمارية ضخمة في الصكوك الإسلامية مثل ماليزيا والبحرين والاردن والسودان وغيرها. (١٢)

ثانياً: دور الصكوك الإسلامية في تجميع الموارد المالية: -

تعد الصكوك هدف جوهري في جذب وتعبئة المدخرات، اذ ان الاسلام يدعو للابتعاد عن اكتناز الأموال، ويحرص على استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن غير الممكن ان يتوجب على كل فرد ان يحسن استخدام أمواله ومدخراته، وعليه ينبغي ان تقوم مؤسسات مالية منظمة تنظيمًا فعالاً بتعبئة المدخرات المعطلة وتوجيهها لاستخدامات إنتاجية تؤدي الى تمويل الاحتياجات الحقيقية تمويل غير تضخمي في كل القطاعين العام والخاص تحقيقاً لأهداف الاقتصاد. (١٣)

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة الموارد من مختلف الفئات وذلك لتنوع اجالها ما بين قصير ومتوسط وطويل وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية وتنوع اغراضها وكذلك تنوعها من حيث طريقة

الحصول على العائد ومن حيث سيولتها المستمدة من امكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، فضلاً عن تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل بالفائدة أصلاً، كما ان الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم ايجابيا وهذه الصكوك تمثل أصول الحقيقية في شكل اعيان وخدمات ترتفع اسعارها في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع اعداد الصكوك المتمثلة لتلك الأصول اعيان وخدمات. (١٤)

ثالثاً: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التوزيع العادل للثروة : يعد الاستثمار الإسلامي وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الارباح والخسائر اذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة، ان الاستثمار الإسلامي يعتمد مبدأ احتمال الربح مقابل احتمال الخسارة وهو اساس العدل في العمل الاقتصادي والصكوك القائمة على اساليب المشاركة تتضمن عموماً عدالة توزيع الأرباح، ففي الشركة توزع الارباح بحسب الاتفاق وبحسب عدد الاسهم المشاركة في العملية الاستثمارية وكذلك الحال بالنسبة للمضارب حيث يحصل على الارباح مقابل عمله ويحصل صاحب راس المال على الربح مقابل مساهمته بالمال في حين يحصل المزارع في حالتي المزارعة والمساواة على الثمر بنسبة معينة مثل ما يحصل عليها صاحب الارض او الزرع، اما أساليب البيوع فان عدالة توزيع الارباح مرتبطة إلى حد كبير بقوى العرض والطلب في السوق الاسعار السائدة فيه ورغبة البائع والمشتري الحقيقية في البيع والشراء والمضاربة بالسلع وظروف السوق بشكل عام، ان اسلوب التمويل بالمشاركة هو اكثر ضماناً لتحقيق نجاح المشروعات الصغيرة، حيث تكون زيادة الارباح في صالح الطرفين علماً ان زيادة ربح احدهما يقتضي بالضرورة زيادة ربح الطرف الاخر، سبب مباشر لتنمية الارباح وحمايتها من المخاطر هو عامل رئيسي يكفل النهوض والارتقاء باقتصاديات العالم الإسلامي. (١٥)

رابعاً: الدور الثقافي الإسلامي في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية: ان الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الكبيرة التي تتطلب اقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل اصدار، ان استثمار الصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، من المصرفية الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برنامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية بتكلفه منخفضه و بآجال مختلفة شهدت اسواق الصكوك العالمية عدة اصدارات حكومية لتمويل المشاريع الكبرى وتنشط اقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين الاجانب لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة. (١٦)

المصادر

- ١- افتخار محمد مناحي الرفيعي خميس محمد حسن واحمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٣١، ٢٠١٢.
- ٢- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط١، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠٠٦.
- ٣- صباح رحيم مهدي وسعد مجيد عبد علي الجنابي، ادارة المصارف الاسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بعض المصارف الاسلامية العربية النموذج للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣، بحث مقدم الى مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعه المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١.

- ٤- نغم حسين نعمه ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات بحث مقدم الى مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد الثاني، ٢٠١٠.
- ٦- صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط٣، دار النوادر، سوريا، ٢٠١٢.
- ٧- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية، ط١، اليازوري عمان، ٢٠١١.
- ٨- سميرة حسيبة، دور السوق المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، ورقه بحثيه مقدمه لغرض المشاركة في الملتقى العلمي الوطني النظام المالي واشكاله التمويل للاقتصادات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسلية.
- ٩- محمد عمر شابرة، نحو نظام نقدي عادل، ترجمه السيد محمد سكر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠.
- ١٠- حراق مصباح وكمال قسول، بحث مقدم إلى مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم ٢، ابريل ٢٠١٨.
- ١١- معطى الله خير الدين وشرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعه قالمة، يومي ٣-٤ سبتمبر ٢٠١٢.

الهوامش:

- ١ افتخار محمد مناحي الرفيعي خميس محمد حسن واحمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٣١، ٢٠١٢. ص ٣٢
- ٢ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط١، عالم الكتب الحديث، اريد، ٢٠٠٦، ص ١٥٨-١٧٠.

- ٣ صباح رحيم مهدي و سعد مجيد عبد علي الجنابي، ادارة المصارف الاسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بعض المصارف الاسلامية العربية النموذج للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣، بحث مقدم الى مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعه المثني، كليه الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٣٢ - ٣٣.
- ٤ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٥٨ - ١٦٠.
- ٥ نغم حسين نعمه و رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات بحث مقدم الى مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد الثاني، ٢٠١٠، ص ١٣٤
- ٦ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية ، مصدر سابق، ١٧٠.
- ٧ نغم حسين نعمه و رغد محمد نجم ، مصدر سابق، ص ١٣٥.
- ٨ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٦.
- ٩ صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط٣، دار النوادر، سوريا، ٢٠١٢، ص ٤٩٩ - ٥٠٤.
- ١٠ صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق، ص ٤٩٩ - ٥٠٤.
- ١١ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية، ط١، اليازوري عمان، ٢٠١١ ص ٨٥ - ٨٨.
- ١٢ سميرة حسبية ووداد بوحلاسة، مصدر سابق، ص ١٤ - ١٦.
- ١٣ محمد عمر شابرة، نحو نظام نقدي عادل، ترجمه السيد محمد سكر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠، ص ٤٨.
- ١٤ حراق مصباح وكمال قسول، بحث مقدم إلى مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم ٢، ابريل ٢٠١٨ ، ص ١٠١.
- ١٥ معطى الله خير الدين و شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعه قالمه، يومي ٣-٤ سبتمبر ٢٠١٢ ص ٥٥٢ - ٥٥٣.
- ١٦ حراق مصباح، مصدر سابق، ص ١٠١.